«الأمناء» تنشر نص رسالة فريق الخبراء المعني باليمن الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (الحلقة الأولى):

شبكة حوثية تشارك في قمع النساء المعارضات بصنعاء

الحوثيون يتلقون دعمًا عسكريًا بأسلحة مصنوعة في إيران

الطريق الرئيسي لتهريب الأسلحة للحوثي تمتد برًا من عُمان والساحل الجنوبي إلى صنعاء

ممارسات فاسدة لمسؤولين بالشرعية وللحوثيين لنهب المساعدات الخارجية

«الأمناء» قسم التقارير:

حصلت «الأمناء» على رسالة فريق الخبراء المعني باليمن المؤرخة في 27 كانون الثاني/يناير 2020م، والموجّهة إلى رئيس مجلس الأمن.

وقال فريق الخبراء المعني باليمن، في مطلع رسالتهم المهورة باسم كل من: (داكشيني روانتيكا غوناراتني – المنسقة فريق الخبراء المعني باليمن، وأحمد حميش – خبير، وهنري توموسن – خبير، وماري - لويز توغاس – خبيرة، وولف - كريستيان بايس – خبير):

«يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني باليمن بأن يحيلوا طيه التقرير النهائي للفريق، الذي أعد وفقا للفقرة 6 من القرار 2456 (2019).. وقد قُدم التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014) في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2019، ونظرت فيه اللجنة في 10 كانون الثاني/يناير 2020م، وسنكون ممتنين لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير وإصدارهما بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس».

وأضاف، في رسالته المعنونة بـ(التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن): "بعد مرور أكثر من خمس سنوات على اندلاع النزاع، لا تزال الأزمة الإنسانية مستمرة في اليمن. ويشهد البلد نزاعات كثيرة تترابط فيما بينها ولم يعد ممكنا الفصل بينها بتقسيم واضح يميز بين الجهات الفاعلة الخارجية والداخلية والأحداث. وطوال عام 2019، لم يحرز الحوثيون وحكومة اليمن سوى تقدم ضئيل نحو التوصل إلى تسوية سياسية أو تحقيق انتصار عسكري حاسم. وعلى غرار عام 2018، ظلت الأطراف المتحاربة تمارس الحرب الاقتصادية المتمثلة في: استخدام العراقيل الاقتصادية والأدوات المالية كأسلحة للحيلولة دون وصول الأموال أو المواد إلى المعارضين. ويعد التربح من النزاع أمرا مستحكما».

وتابع: «يشير استمرار الاشتباكات على حدود أبين وشبوة ومحدودية التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق الرياض إلى أن الوضع في الجنوب لا يزال متقلبا... وفي الشمال، واصل الحوثيون توطيد سيطرتهم السياسية والعسكرية، لا سيما من خلال أجهزتهم الاستخباراتية المنتشرة، التي تشمل جهاز الأمن الوقائي ومكتبا جديدا للأمن والاستخبارات. وشرعت قوات الحوثيين أيضا في قمع وحشي للمعارضة القبلية والمعارضة السياسية. وكشف فريق الخبراء المعني باليمن شبكة حوثية تشارك في قمع النساء اللائي يعارضن الحوثيين، بطرق منها استخدام العنف الجنسي، ويرأس هذه الشبكة مدير إدارة البحث الجنائي في صنعاء، سلطان زابن».

واستطرد: «وخلال معظم عام 2019، استمرت قوات الحوثيين في شن الهجمات الجوية على المملكة العربية السعودية وكثفتها. فإضافة إلى منظومات الأسلحة المعروفة سابقا، استخدمت نوعا جديدا من الطائرات المسيرة من دون طيار من طراز دلتا ونموذجا جديدا للقذيفة الانسيابية للهجوم البري. وحقق الفريق في الهجوم البارز الذي شن في 14 أيلول/سبتمبر 2019 على منشأتين تابعتين لشركة أرامكو السعودية في بقيق وخُريص، ويستنتج الفريق أنه على الرغم من الادعاءات بالعكس، من غير المحتمل أن تكون قوات الحوثيين مسؤولة عن الهجوم، إذ إن المدى المقدر لمنظومات الأسلحة المستخدمة لا يسمح بعملية إطلاق من أراض خاضعة لسيطرة الحوثيين. غير أن عدًدا من الهجمات الأخرى على المملكة العربية السعودية يمكن أن تنسب بلا شك إلى قوات الحوثيين.. وفي أعقاب الهجوم الذي وقع في أيلول/سبتمبر، قدم الحوثيون عرضا علنيا لوقف إطلاق النار. وتم الامتثال لوقف إطلاق النار على نطاق واسع. فالمملكة العربية السعودية والحوثيون يفيدان علنا الآن بأنهما يقومان بإجراء مناقشات، وخفت في الوقت نفسه عمليات قوات الحوثيين لإطلاق الطائرات المسيرة ذات المدى الأطول وشن الهجمات الصاروخية على المملكة العربية السعودية».

وقال: «وفيما يتعلق بالانتهاكات المحتملة لحظر الأسلحة المحدد الأهداف، يلاحظ الفريق اتجاهين رئيسيين: الاتجاه الأول هو نقل الأجزاء المتاحة تجاريا، مثل محركات الطائرات المسيرة من دون طيار (الطائرات المسيرة)، والمشغلات المعززة، والإلكترونيات، التي تصدر من البلدان الصناعية عن طريق شبكة من الوسطاء إلى مناطق اليمن الخاضعة لسيطرة الحوثيين، حيث يتم إدماجها في الطائرات المسيرة المجمعة محليا والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المنقولة بحرا. والاتجاه الثاني هو استمرار تلقي قوات الحوثيين للدعم العسكري في شكل بنادق هجومية، وقاذفات قنابل صاروخية (آر بي جي)، وقذائف موجهة مضادة للدبابات، ومنظومات قذائف انسيابية أكثر تطورا. وبعض تلك الأسلحة لها خواص تقنية مماثلة لأسلحة مصنوعة في جمهورية إيران الإسلامية. ويبدو أن طريق التهريب الرئيسية لكل من القطع التجارية والأسلحة تمتد برا من عُمان والساحل الجنوبي لليمن عبر الأراضي التي تسيطر عليها حكومة اليمن لتصل إلى صنعاء. وتشير عملية الحجز البارزة لمركب شراعي يحمل قذائف موجهة مضادة للدبابات وأجزاء صاروخية أخرى في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في بحر العرب إلى أنه، على غرار السنوات السابقة، لا يزال النقل البحري يؤدي دورا في الانتهاكات المحتملة لحظر الأسلحة المحدد الأهداف».

وأضاف: «ويتيح انعدام سيادة القانون والرقابة في اليمن الإثراء غير المشروع لعدد صغير من المقاولين الانتهازيين، الذين يشغل بعضهم مناصب رسمية في المؤسسات العامة. وفي هذا السياق، وفي ظل عدم وجود أي مساءلة، فإن الثروة الوطنية والمعونة الخارجية تتعرض بشكل متزايد إما للتحويل أو للضياع بسبب الممارسات الفاسدة للمسؤولين في حكومة اليمن والمسؤولين الحوثيين. وفي إطار أدوات الحرب الاقتصادية، استحدثت الأطراف عراقيل لمنع تمويل استيراد السلع وتسببت في حالات تأخير للسفن التي تنقلها إلى اليمن».

وتابع: «ووجد الفريق مؤشرات تدل على الإثراء غير المشروع من خلال تلاعب البنك المركزي اليمني في عدن بأسعار الصرف الأجنبي. ولاحظ الفريق أن الحوثيين تورطوا في حالات انتهاك لتدابير تجميد الأصول بسماحهم بتحويل أصول مجمدة وأموال عامة باستخدام عقود مزورة لصالح أفراد يتصرفون باسم عبد الملك الحوثي (YEi.004) وكان لصالح مسفر الشاعر، وهو لواء حوثي مسؤول عن اللوجستيات، دور أساسي أيضا في تحويل الأموال التي يتم نزعها بطريقة غير قانونية من معارضين للحوثيين».

واستطرد: «وما برحت انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ترتكب على نطاق واسع من جانب جميع الأطراف في اليمن دون عقاب. ويستمر تعرض المدنيين والبنى التحتية المدنية لأثر جائر نتيجة إقدام قوات الحوثيين على الاستخدام العشوائي للذخائر المتفجرة، بما فيها الألغام الأرضية. وتستمر عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية، وحالات الاختفاء القسري، وحالات سوء المعاملة، وتعذيب المحتجزين من جانب الحكومة الشرعية باليمن، والحوثيين.. وتزداد في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين التهديدات وأعمال العنف الموجهة ضد العاملين في المجال الإنساني، وفضلا عن وضع العقبات الإدارية أمام إيصال المساعدات».